

يا حرية
تحديث فصلي لإحصائيات الأسرى الفلسطينيين
واوضاعهم داخل السجون



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
(15 كانون ثاني 2012 - 31 تموز 2012)

ملاحظة: هذه النشرة الفصلية تغطي الربعين الآخرين من عام 2012، وذلك لعدم نشر هذا التقرير في الربع الاول من هذا العام.

* حالات الاعتقال الحالية

4,660	الاسرى السياسيين الفلسطينيين في المعتقلات الاسرائيلية
250	المعتقلين الاداريين، من ضمنهم 9 نواب في المجلس التشريعي
8	الاسيرات
210	الاطفال، من ضمنهم 34 طفلا تحت سن 16
15	نواب في المجلس التشريعي
66	اسرى قضاوا اكثر من 20 عاما في السجون الاسرائيلية
206	فلسطينيين من اراضي 1948
449	اسرى من قطاع غزة
152	اسرى مقدسيين
1,952	العدد التقريبي للاسرى الذين اعتقلوا ما بين 1 كانون الثاني و31 تموز

ترتكز إحصائيات الاعتقالات هذه على تقارير من مصلحة السجون الإسرائيلية، وتقارير مؤسسة الضمير. ووضعت كما رصدتها مؤسسة الضمير حتى تاريخ 31 تموز 2011، باستثناء اعداد الاسيرات وأعضاء المجلس التشريعي الاسرى، والتي وضعت اعتبارا من 30 آب 2012 استنادا إلى ما وثقته الضمير.

اخبار الأسرى

الاضراب عن الطعام

نظرة عامة:

نجحت الحركة الوطنية الأسيرة في سجون الاحتلال في فرض قضيتها على الرأي العام وعلى مختلف المستويات الوطنية والعربية والدولية من خلال إضراباتها المفتوحة عن الطعام ضد الاعتقال الإداري وغيرها من صنوف التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية التي تمارسها مصلحة السجون الإسرائيلية، وتكرها الدائم لحقوق المعتقلين الفلسطينيين المكرسة بموجب الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الثالثة والرابعة . شكل خوض الحركة الأسيرة الاضراب المفتوح عن الطعام من جهة دليل على تدهور الأوضاع المعيشية للأسرى والتي تضاعفت حداثها بعد حزيران من العام 2011 عندما أعلنت حكومة الاحتلال على لسان رئيس وزرائها عزمها شن حملة على حقوق المعتقلين ضمن مساعيها الرامية إلى تضليل الرأي العام العالمي حول حقيقة ظروفهم و ممارسة الضغط على الفصائل الفلسطينية التي كانت تحتجز الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط " عبر فرض العقاب الجماعي على الأسرى وذويهم .

ومن جهة أخرى شكل الإضراب عن الطعام دليلاً على استعادة الحركة الأسيرة لأدواتها النضالية - بعدما نجحت في استنهاض ذاتها الجماعية وتنظيم صفوفها - باعتبار الإضراب الملاذ الأخير لتحقيق مطالبها بعد فشل جولات الحوار مع إدارة السجون¹. وتراجع التضامن الشعبي المحلي والدولي مع الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال عقب اتفاق 14 أيار من العام 2012 والذي أنهى إضراب جماعياً استمر 28 يوماً نجح الأسرى من خلاله تحقيق بعض مطالبهم القاضية في وقف سياسة العزل الإفرادي والسماح لأسرى غزة باستقبال زيارات ذويهم بعد حرمان دام ست سنوات ، إضافة إلى لجم سياسة الاعتقال الإداري . وعلى الرغم من ذلك استمر أربعة معتقلين إداريين في إضرابهم المفتوح عن الطعام رفضاً لمواصلة قوات الاحتلال تجديد أوامر الاعتقال الصادرة بحقهم من طرف القائد العسكري مطالبين بالإفراج الفوري عنهم .

إضراب الشيخ خضر عدنان

اعتقلت قوات الاحتلال خضر عدنان (33 عاماً) بتاريخ 17 كانون الثاني من العام 2011 وذلك من منزله الكائن في قرية عرابة قضاء جنين أي قبل يوم واحد من إتمام الدفعة الثانية من صفقة " وفاء الأحرار " وبعد شهرين من تعليق مئات الأسرى لإضرابهم الجماعي الذي استمر 23 يوماً بعد الإعلان المفاجئ عن صفقة التبادل .

وفي مطلع العام 2012 واصل خضر عدنان إضرابه المفتوح عن الطعام الذي بدأه في تاريخ 18 كانون الأول من العام 2011 رفضاً للتعذيب و المعاملة المهينة و الحاطة بالكرامة الإنسانية ورفضاً لأمر اعتقاله الإداري وهو ما يعني استمرار احتجاجه دون تهمة وحرمانه من المحاكمة العادلة. واستمر المعتقل خضر عدنان في إضرابه طوال 66 يوماً مسجلاً بذلك أطول إضراب عن الطعام في تاريخ الحركة الوطنية الأسيرة في حينه. أوقف خضر عدنان إضرابه عن الطعام في تاريخ 21 من شهر شباط من العام 2012 بعد توصل نجاحه في إجبار النيابة العسكرية على التعهد بإطلاق سراحه يوم 17 نيسان من العام 2012 أي بعد ستة أشهر من اعتقاله.

وفي هذه الغضون كانت المعتقلة هناء شلبي تخوض إضرابها المفتوح عن الطعام منذ تاريخ 16 شباط رفضاً للمعاملة المهينة و أمر الاعتقال الإداري الصادر بحقها، بعد أن أعادت قوات الاحتلال اعتقالها عقب تحريرها في صفقة التبادل التي انجزت دفعتها الأولى في 18 تشرين أول من العام 2011.

¹ خاضت الحركة الأسيرة بعد مرحلة كمن استمرت سبع سنوات

استمرت هناك شلبي في إضرابها عن الطعام طوال 43 يوماً وصلت خلالها إلى حافة الموت. أوقف هناك إضرابها في تاريخ 29 من آذار 2012 بعدما توصلت إلى اتفاق مع مصلحة السجون ومخابراتها يقضي بالإفراج عنها ونقلها قسراً إلى قطاع غزة لمدة ثلاث سنوات .
ألهم إضراب كل من خضر عدنان و هناك شلبي العديد من المعتقلين الإداريين لخوض الإضراب المفتوح عن الطعام في مسعى لكسر قيد الاعتقال الإداري التعسفي بحقهم وسرعان ما أعلن عشرات المعتقلين الإداريين إضرابهم المفتوح عن الطعام حتى نيلهم الحرية .
ردت مصلحة السجون الإسرائيلية على تلك الإضرابات الفردية و الجماعية بعنجهية و تخطرس فقامت بفرض سلسلة من العقوبات بحقهم من ضمنها العزل الإنفرادي والغرامات المالية الباهظة، الحرمان من الزيارات العائلية ، والتفتيش الجسدي ، والنقل المتكرر بل وفي بعض الأحيان جرى الاعتداء بالضرب عليهم من قبل السجناء و عناصر القوات الخاصة (النحشون، المتسادا، درور، اليمان).
وعند بدأ الحركة الوطنية الأسيرة إضرابها الجماعي يوم 17 نيسان كان ثمانية معتقلين إداريين يخوضون إضرابات مفتوحة عن الطعام كانوا بدءوا بها بعد إضراب خضر عدنان وهناك شلبي.

ويقدر عدد المعتقلين و الأسرى الذين شاركوا في إضراب يوم الأسير الفلسطيني (17 نيسان من كل عام) بنحو 1200 معتقلاً وأسيراً، ومع نهاية شهر نيسان وصل عدد المضربين عن الطعام قرابة 2000 معتقلاً وأسيراً فيما أرجع قرابة 2300 معتقلاً وأسيراً وجبات الطعام التي قدمتها لهم مصلحة السجون الاسرائيلية.

تعددت مطالب إضراب الحركة الوطنية الأسيرة ما بين المطلي اليومي و الحقوقي السياسي وتضمنت مطالبة قوات مصلحة السجون الإسرائيلية بوقف جرائم القوات الخاصة وسجناء مصلحة السجون ، التوقف عن ممارسة سياسة العزل الإنفرادي لفترات طويلة بدواع وذرائع أمنية ، إنهاء سياسة الاعتقال الإداري. كما تضمنت ووقف العمل بحزمة الإجراءات العقابية التي مورست ضد المعتقلين الفلسطينيين، بعد أسر فصائل المقاومة للجندي الاسرائيلي "جلعاد شاليط"، ومنها حرمان المعتقلين والأسرى من أبناء قطاع من حقهم في تلقي الزيارات العائلية منذ العام 2007 ، ومنع المعتقلين من مواصلة تعليمهم الجامعي بالمراسلة منذ شهر حزيران العام 2011.

تعرض المعتقلون خلال إضرابهم عن الطعام، لسلسلة من العقوبات المتعسفة التي فرضتها قوات مصلحة لسجون عليهم، في سبيل كسر إرادتهم ومحاولة طمس نضالهم. حيث شرعت ومنذ اليوم الأول من الإضراب في عزل المضربين عن العالم الخارجي ، ومنعتهم من مقابلة المحامين. فلقد تعرض محامي الضمير سامر سمعان لقرار متعسف يقضي بمنعه رسمياً من زيارة الأسرى في السجون لمدة ستة شهور متواصلة .
كما قامت إدارات السجون المختلفة بتقديم المعتقلين المضربين لمحاكمات إدارية ظالمة، حرمتهم من الزيارات العائلية وفرضت عليهم الغرامات المالية الباهظة. كما كثفت من اقتحاماتها لغرفهم وأقسامهم وسحبت منها احتياجاتهم الضرورية ، كالمح والكتب والوسائد والأغطية وصادرت ملابسهم أو عزت إلى قواتها الخاصة باقتحام الغرف والأقسام عدة مرات يومياً بحجة التفتيش الأمني وتعريض المعتقلين و الأسرى للتفتيش العاري والاعتداء بالضرب على من يرفض الخضوع للتفتيش المذل.

كما قامت قوات مصلحة السجون بعزل المئات منهم في زنازين العزل الانفرادية. وأقدمت على حركة تنقلات واسعة في صفوف قيادة الحركة الوطنية الأسيرة بهدف إرباك الجسم التنظيمي للحركة، و مضاعفة معاناة الأسرى والمعتقلين.

قادت اللجنة المركزية للإضراب معركة الأمعاء الخاوية بشقيها التنظيمي والتفاوضي وفي هذا الإطار التقت اللجنة المكونة من عشرة معتقلين بسطات مصلحة السجون و أوضحت مطالب إضراب الأسرى. خضعت مصلحة السجون وقوات الاحتلال لمطالب الأسرى في عشية الذكرى النكبة 64 وبعد مرور 28 يوماً على إضراب الأسرى وكاد أن يفجر انتفاضة شعبية ثالثة في الأرض الفلسطينية المحتلة .
تضمن الاتفاق الذي أعد كتابةً وشفاهة خمسة نقاط أساسية :

أولاً : وقف الأسرى إضرابهم عقب توقيع الاتفاق.

ثانياً: إنهاء عزل 19 أسيراً في غضون 72 ساعة من توقيع الاتفاق.

ثالثاً: السماح للأسرى القطاع بتلقي الزيارات العائلية عقب شهر من توقيع الاتفاق.

رابعاً: تحسين الظروف المعيشية للأسرى.

خامساً: الحد من ممارسة قوات الاحتلال لسياسة الاعتقال الإداري وإنهاء تجديد أوامر الاعتقال الإداري الصادرة بحق المعتقلين في حال لم تتوفر معلومات "جديدة وخطيرة" تدین المعتقل.

وبعيد الإعلان عن الاتفاق ومضى 77 يوماً أوقف المعتقلان الإداريان تائر حلاحلة ، وبلال ذياب ، إضرابهما المفتوح عن الطعام بعد أنباء مؤكدة أن اتفاق 14 أيار يضمن عدم تجديد أوامر الاعتقال الصادرة بحقهما.

تحديثات لما بعد توقيع اتفاق 14 أيار 2012

• أسرى العزل

نجحت الحركة الوطنية الأسيرة في إرغام مصلحة السجون الإسرائيلية على كسر سياسة العزل الانفرادي بحق 18 أسيراً من أصل 19 أسيراً فلسطينياً أمضوا سنوات في زنازين العزل لأسباب أمنية.

وبعد المهلة المحددة قامت قوات مصلحة السجون بنقل الأسرى إلى الأقسام العادية ووزعتهم على عدة سجون كان من بينهم القيادي محمود عيسى الذي أمضى أكثر من عشر سنوات في زنازين العزل الانفرادي ، و النائب أحمد سعادات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد ثلاث سنوات من العزل وعدد من قيادات حركة المقاومة الإسلامية منهم جمال أبو الهيجاء، و إبراهيم حامد و عبد الله البرغوثي. إلا أن مصلحة السجون الإسرائيلية لم تنقيد بنص الاتفاق واستمرت بعزل المعتقل ضرار أبو سيسي بحجة أنه مازال رهن التوقيف. وفي ذات الاتجاه اقدمت مصلحة السجون على عزل الأسير عوض الصعيدي في شهر نيسان كإجراء عقابي بدعوى اعتدائه على أحد حراس السجن. كما تعمدت قوات مصلحة السجون نقل أسرى العزل سابقاً لمنعهم من الشعور بالاستقرار ونسج علاقات اجتماعية مع بقية الأسرى والمعتقلين. حيث اقدمت قوات مصلحة السجون خلال شهر آب وأيلول الحالي ، على نقل الأسير عباس السيد و الأسير أحمد سعادات من سجن شطة إلى سجن هداريم بعد أقل من ثلاثة أشهر على إخراجهم من العزل إلى سجن شطة.

• زيارات أسرى غزة

نص الاتفاق على استئناف الزيارات العائلية لأسرى قطاع غزة خلال شهر من تاريخ توقيعه ، إلا أن الزيارة الأولى لم تحصل إلا بعد مرور شهرين وتحديداً يوم 16 تموز ، حيث تمكن 25 أسيراً من تلقي زيارات من ذويهم لمدة نصف ساعة .

مؤسسة الضمير ومن خلال متابعتها لقضية زيارات أسرى قطاع غزة رصدت ووثقت سماح قوات الاحتلال ل 221 عائلة فلسطينية من عائلات أسرى القطاع بزيارة أبنائهم في السجون على سبع دفعات . وهو ما يعني أن قوات الاحتلال وإلى راهن اللحظة تستمر في حرمان أكثر من نصف أسرى قطاع غزة البالغ عددهم 449 أسيراً من حقهم في الزيارات العائلية ويبقى من غير الواضح إذا كان سيسمح للعائلات بمعاودة زيارة أبنائهم. اما بالنسبة لعائلات المعتقلين من الضفة الغربية الذين حرّموا في السابق من زيارات الأهل لدواعي " أمنية" مبهمه ، فقد سمح لبعضهم بتلقي زيارات عائلية فيما يستمر حرمان بعض الأقارب من الدرجة الأولى من حقهم في الزيارات.

• تحسين الظروف المعيشية

مضى أكثر من أربعة شهور على توقيع الاتفاق ومع ذلك لم يطرأ تحسن ملموس على الأوضاع المعيشية للمعتقلين والأسرى. حيث استمرت مصلحة السجون باعتماد سياسة التفتيشات الاقتحامات الليلية لأقسام وغرف المعتقلين في عدة سجون على يد القوات الخاصة والتي بلغت ذروتها في شهر رمضان حيث رصد 44 اقتحاماً واعتداء وتتركز هذه الاقتحامات في سجون عسقلان ،ريمون ونفحة .

• الحق في التعليم

كما لم يسح للأسرى والمعتقلين باستئناف حقهم في الدراسة و التعليم على الرغم أنه وخلال إعداد الصياغة النهائية لاتفاق 14 أيار بين اللجنة المركزية للإضراب وقوات مصلحة السجون جرى الاتفاق شفاهةً على دعم مصلحة السجون طلب الأسرى أمام المحكمة العليا الإسرائيلية التي تنظر في القضية.

• الاعتقال الإداري

نص اتفاق 14 أيار على تحديد أوامر الاعتقال الإداري والإفراج عن المعتقلين الإداريين خاصة المضربين عن الطعام . قامت مؤسسة العفو الدولية "أمستي انترناشونال" لحقوق الانسان بتوثيق قيام قوات الاحتلال بإصدار 3 أوامر اعتقال إداري جديدة ، وجمدت 30 أمر اعتقال إداري. وفيما كان عدد المعتقلين الإداريين في شهر نيسان (قبل بدء إضراب 17 نيسان 2012) 322 معتقلاً إدارياً انخفض عددهم مطلع شهر أيلول إلى 212 معتقلاً، بينهم 7 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. ولكنه يبقى من المبكر القول إن قوات الاحتلال وأجهزة مخابراتها تراجع عن سياسة الاعتقال الإداري أو على الأقل ستعمد إلى تقنينها إلى الحد الأدنى. وجراء تجديد أوامر اعتقالها الإدارية عاود المعتقل الإداري سامر البرق إضرابه عن الطعام ي تاريخ 22 أيار ومستمر بالإضافة الى ذلك قام الاسيرين سامر البرق وحسن الصفدي بالعودة الى الاضراب عن الطعام احتجاجا على تجديد اوامر الاعتقال الاداري بحقهم.

الاضرابات الفردية عن الطعام بعد توقيع الاتفاق

خاص عدد من المعتقلين الإداريين معركة الأمعاء الخاوية تحت عناوين متعددة أهمها رفض الاعتقال الإداري والاعتقال بموجب قانون المقاتل غير الشرعي فيما طالب عدد من الأسرى الاعتراف بهم كأسرى حرب تحميمهم اتفاقية جنيف الثالثة. وبعد اتفاق 14 أيار 2012 استمر ثمانية معتقلين في إضرابهم عن الطعام من بينهم خمسة معتقلين إداريين وعدوا بعد الاتفاق المذكور أعلاه بإطلاق سراح عند انتهاء مدة الاعتقال الواردة في أمر اعتقالهم الإداري. وبينما أطلق سراح كل من تائر حلاحلة ، وبلال نياي وجعفر عز الدين ، قامت النيابة العسكرية بتجديد أمر الاعتقال الاداري في حق كل من المعتقلان عمر أبو شلال وحسن الصفدي. ولقد امضى عمر 70 يوماً مضرباً عن الطعام بعد ان تم تجديد اعتقاله الاداري. قرر محامي ابو شلال ان يتراجع بقضيته الى المحكمة العليا وقبل ان يفتح الملف عقدت المخابرات الاسرائيلية اتفاقاً على ان امر اعتقال ابو شلال والذي كان من المفترض ان ينتهي في 14 آب سوف يتم تجديده مرة اخرى لمدة اربعة اشهر.

محمود سرسك، شاب في سن الـ 25 من العمر وهو في فريق فلسطين الوطني لكرة القدم في غزة، كان ايضاً مضرباً عن الطعام لفترة طويلة احتجاجاً على اعتقاله دون تهمة او محاكمة، لكنه لم يوضع على بنود الاتفاق بشكل واضح. السرسك هو المعتقل الوحيد تحت امر المقاتل غير الشرعي والذي يسمح باعتقال لا نهائي لفلسطينيين قطاع غزة ويقدم حماية اقل من المعتقلين الاداريين. بدأ محمود اضرابه عن الطعام في 19 اذار، لكنه لم يعطى تاريخ محدد لاطلاق سراحه في الاتفاق، بقي مضرباً عن الطعام لمدة شهر آخر. ولقد جذبت حالة محمود اهتماماً عالمياً، وقد انتهى اضرابه يوم 18 حزيران بعد استمراره 92 يوماً في الاضراب، وذلك بعد ان قررت مصلحة السجون اطلاق سراحه بتاريخ 10 تموز. والان يخطط محمود للسفر الى تونس للعب كرة القدم مع فريق الافريقي.

اكرم الريخاوي: بدأ المعتقل اكرم الريخاوي اضرابه عن الطعام في 12 نيسان وذلك قبل البدء اضراب الحركة الاسيرة الجماعي بفترة وجيزة. وكان اكرم محتجزاً في العيادة الطبية لسجن الرملة منذ اعتقاله في العام 2004، وذلك بسبب معاناته من امراض مزمنة مثل السكري والازمة وهشاشة العظام، ويقضي اكرم مدة حكم 9 سنوات ولقد قام بالاضراب عن الطعام احتجاجاً على عدم اطلاق سراحه على الرغم من مرضه.

يحق لكل معتقل ان يطالب باطلاق سراح مبكر عندما يقضي ثلثي المدة التي حكم بها. وقد طالب اكرم باطلاق سراحه الفوري نظرا لحالته الصحية الصعبة، وبسبب الاهمال الطبي المتعمد من قبل مصلحة السجون منذ يوم اعتقاله. وبعد مرور 120 يوم من اضرابه عن الطعام، وهو الاضراب الاطول في تاريخ الحركة الاسيرة الفلسطينية حتى ذلك الوقت ، انهى اكرم اضرابه عندما وافقت مصلحة السجون الاسرائيلية على اطلاق سراحه في 25 كانون الثاني 2013، وذلك قبل ستة اشهر من اطلاق سراحه الاول.



سامر البرق: بدأ المعتقل الإداري سامر البرق بإضراب مفتوح عن الطعام بعد تجديد امر اعتقاله الإداري بعد اسبوع واحد من انتهاء الاضراب الجماعي أي في تاريخ 22 أيار ومازال مستمراً في إضرابه منذ أكثر من 100 يوماً وتتردد أنباء عن موافقة المخابرات الإسرائيلية بإطلاق سراح إلى جمهورية مصر العربية . في حالة صعبة. ولقد اعتقل سامر اداريا منذ العام 2010 عانى خلالها من المعاملة السيئة جدا من قبل مصلحة السجون وقواتها الخاصة ، بما في ذلك الضرب والحرمان من الحصول على الرعاية الصحية والعلاج على يد أطباء مستقلين على الرغم من صعوبة وضعه الصحي ، وتم تجديد امر الاعتقال الإداري بحق البرق مؤخرا لمدة 3 اشهر، ومن المفترض ان ينتهي هذا الامر في 22 تشرين الثاني من العام 2012 .

حسن الصفدي: استئنفت المعتقل حسن الصفدي اضرابه عن الطعام يوم 21 حزيران بعد اقدم النيابة العسكرية على تجديد امر اعتقاله الإداري بحقه على خلاف ما نص عليه اتفاق 14 أيار. في تاريخ 30 آب يكون الصفدي في يومه الـ 71 من الاضراب المفتوح عن الطعام.



وعند تجديد امر اعتقاله الإداري عاود الصفدي مباشرة اضرابه عن الطعام ووضع في العزل وهو حاليا معتقل في زنزانة العزل مع المعتقلين المضربين عن الطعام سامر البرق وأيمن شراونة، في العيادة الطبية في سجن الرملة. بالاضافة الى التدهور الحاد في حالته الصحية نظرا لاضرابه عن الطعام بشكل متواصل فقد تعرض المعتقل الصفدي للاعتداء بالضرب عدة مرات من قبل حراس مصلحة السجون.و كان محامي الضمير قد أطلع على تفاصيل إحدى هذه الاعتداءات التي كان المعتقل الصفدي تعرض خلالها للضرب من قبل الحراس الذين اخذوا بضرب رأسه في الباب الحديدي للزنزانة حتى فقد وعيه وأجبر على أخذ حقنة في ذراعه بالقوة . اما بالنسبة لقرار اعتقاله الإداري فالأمر منوط بقرار قاضي المحكمة العسكرية الاسرائيلية.

ايمن شراونة: امضى الأسير المحرر عشر سنوات في سجون الاحتلال وأفرج عنه ضمن صفقة التبادل واعادت قوات الاحتلال اعتقاله في تاريخ 31 كانون الثاني من العام 2012، فمازال يواصل إضرابه عن الطعام منذ الثاني من تموز 2012 وذلك رفضاً لقرار إعادة اعتقاله التعسفي بحجة خرق شروط الإفراج عنه.



ويبلغ شراونة 36 عاماً، وينحدر من قرية دورا قضاء الخليل وهو متزوج وآب لتسعة أطفال. وعلى الرغم من التدهور المستمر في حالته الصحية ترفض مصلحة السجون الإسرائيلية السماح لطبيب مستقل بفحصه والوقوف على المخاطر الطبية الناجمة عن إضرابه عن الطعام. أبلغ المعتقل شراونة محامي الضمير أن حالته الصحية في تدهور مستمر ويعاني من المشاكل الصحية التالية : 1. ضعف مناعة الجسم 2. تقيؤ دم منذ أسبوع 3. تشمع الكليبي اليميني 4. انخفاض في النيبض 5. ضعف حاد في الدم 6. انخفاض الدهون في الجسم 7. انخفاض في نسبة السكر في الجسم 8. فقدان الاحساس في الساق اليسرى 9. تدهور القدرات البصرية في العين اليميني إلى 20%.

ولقد تم تأجيل جلسة الاستماع الخاصة بقضيته عدة مرات. وأخيراً قررت المحكمة النظر في قضيته في تاريخ السادس من شهر أيلول و ومازلت النيابة العسكرية تماطل في تهرب وترفض قرار قاضي المحكمة العسكرية الذي طالبها بموجب أمر قضائي بتسليم المعتقل - بناء على طلبه

وطلب محاميه- الوثائق التي صادرتها قوات الاحتلال من منزله أثناء إعادة اعتقاله ، ومن بينها، الوثائق المتعلقة بإطلاق سراحه ضمن الدفعة الأولى من صفقة التبادل التي نفذت في شهر في تشرين الأول الماضي، مما يحرمه من حقه في الدفاع عن نفسه وحرية وكشف من جديد عن الطابع الانتقامي لاعتقاله ويبرر قراره اللجوء إلى الإضراب عن الطعام كملجأ أخير للدفاع عن حقه وحرية.

كما أعادت قوات الاحتلال في تاريخ السابع من تموز وهناك معتقل آخر اعتقل في 7 تموز اعتقال الأسير المقدسي المحرر سامر العيساوي في صفقة تبادل الأسرى. المعتقل سامر العيساوي البالغ من العمر 33 عاماً أمضى قرابة عشر سنوات في سجون الاحتلال وكباقي المعتقلين المضربين عن الطعام يرى العيساوي بأن إضرابه منذ الأول من آب يمثل الوسيلة الوحيدة المتاحة له للدفاع عن حرية في ظل مهادنة الإجراءات القانونية الاحتلالية لسياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين ، وخاصة الأسرى المحررين في صفقة التبادل ولم تستطع مؤسسة الضمير زيارة المعتقل العيساوي، ولذلك يبقى وضعه غير معروف .

حملة قوات الاحتلال لإعادة اعتقال الأسرى المحررين:

شرعت قوات الاحتلال بحملة اعتقالات في صفوف الأسرى المحررين في صفقة تبادل الأسرى المبرمة بين حكومة الاحتلال وحركة حماس برعاية مصرية في 11 تشرين الأول من العام 2011 ، وأثمرت في إطلاق سراح 1027 معتقلاً وأسيراً فلسطينياً مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي.

ووفقاً لتوثيق مؤسسة الضمير طالت هذه الاعتقالات سبعة أسرى المحررين وهم : سامر العيساوي ، وإبراهيم أبو حجلة، أيمن شروانة، يوسف شتيوي، أياد أبو فنون وعلي زيدات.

تعتمد قوات الاحتلال على الأمر العسكري الحديث نسبياً ويحمل رقم 1651 ، الذي يعطي للجنة عسكرية خاصة الحق بإلغاء قرار الإفراج وإعادة اعتقال الأسير المحرر بناء على معلومات سرية في انتهاك قانوني فاضح لحق المعتقل بالحاكمة العادلة.

بموجب ذلك يتم إعادة اعتقال الأسرى بحجة خرقهم لشروط الإفراج عنهم ليكملوا الفترة المتبقية من عقوبتهم الأصلية دون أن توجه لهم تهمة جديدة ودون أن يتمكنوا من ممارسة حقهم في الدفاع القانوني المناسب بسبب من الطبيعة العسكرية الإدارية للجنة صاحبة البت في القضية.

مستجدات اعتقال النواب في المجلس التشريعي الفلسطيني

قامت قوات الاحتلال منذ الخامس عشر من كانون الثاني من العام الحالي، باعتقال خمسة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبذلك يصبح العدد الحالي لنواب المجلس التشريعي المعتقلين في سجون الاحتلال 15 نائباً منهم تسعة نواب رهن الاعتقال الإداري.

ومنذ اتفاق 14 أيار 2012 الذي أعقب الإضراب الجماعي للحركة الوطنية الأسيرة، قام الحاكم العسكري بتمديد أوامر الاعتقال الإداري بحق 7 نواب لفترات مختلفة . شارك العديد من نواب المجلس التشريعي، من ضمنهم احمد الحاج علي البالغ من العمر 73 عاماً، في المراحل المختلفة من الاضراب عن الطعام التي عمت السجون الإسرائيلية خلال العام الحالي.

النائب حسن يوسف المعتقل إدارياً نقل في تاريخ العاشر من تموز إلى مركز تحقيق المسكوبية وتم اصدار لائحة اتهام بحقه في بداية شهر آب. الجدير ذكره أن أمر الاعتقال الإداري الأخير بحق النائب حسن يوسف تنتهي مدته في تاريخ 13 ايلول لكن النيابة العسكرية طالبت بتخفيض الفترة إلى 12 من شهر آب لتسهيل تحويله من الاعتقال الإداري إلى التوقيف على ذمة القضية واستمرار اعتقاله بموجب حكم قضائي حيث يخضع النائب حسن يوسف حالياً للمحاكمة مع النائب أحمد مبارك الذي تم اعتقاله في 15 من شهر تموز.

تستهدف قوات الاحتلال نواب المجلس التشريعي بشكل واضح ومكشوف خصوصاً بعد الاقتحام الذي شنته قوات الاحتلال في شهر حزيران على مكتب النائبان ناصر عبد الجواد و عمر رزق في مدينة سلفيت في الساعة 1:30 بعد منتصف الليل. وقد تزامن ذلك الاقتحام مع موعد الافراج عن النائب عبد الجواد، وموعد إصدار قرار المحكمة العليا الاسرائيلية بشأن أمر الاعتقال الإداري الخاص بالنائب عبد الرزاق. وخلال الاقتحام قامت قوات الاحتلال بمصادرة جهازين حاسوب وأوراق مالية وثائق أخرى مرتبطة بعملهم في المجلس التشريعي. كما تزامن مع هجوم على منزل ومكتب مدير مكتب النواب في مدينة سلفيت السيد عز الدين فتاش، الذي تعرض لاقتحام همجي على يد قوة عسكرية خاصة مكونة من قرابة 40 جندياً من جنود قوات الاحتلال وقاموا بمصادرة جهازه الحاسوبي الشخصي . وقال السيد فتاش بأن ضابط القوة العسكرية أبلغه بأن هناك أمراً عسكرياً بإغلاق المكتب، وحين طالبه بتسليمه قرار الأمر كتابةً رد الضابط بالقول " أنه أمر شفويّاً من الحاكم العسكري وأن عليه الاستجابة وإلا تعرض للمسائلة القانونية" وأضاف قائلاً أن الأمر يتضمن أيضاً منعه " النائب عبد الجواد" من دخول المكتب أو حتى التواجد على مقربة منه .

ويعد هذا الاقتحام الرابع من نوعه خلال العامين الماضيين لمكتب النواب في مدينة سلفيت ومصادرة محتوياته. وفيما أفرج عن النائب ناصر عبد الجواد في نفس اليوم، تم تمديد أمر الاعتقال الإداري بحق النائب عمر عبد الرزاق لمدة ستة شهور ابتداءً من العاشر من تموز .

الإعتداء على الأسرى لرفضهم الخضوع لفحص الحامض النووي

في اذار قامت قوات الاحتلال بالاعتداء على ما يقارب 70 أسيراً فلسطينياً في عدة سجون اسرائيلية، منهم 61 أسيراً في سجن نفحة، وتم نقل أسيراً واحداً على الأقل للمستشفى جراء تعرضه للضرب المبرح وهو الأسير جلال الفقهاء، وذلك بعد رفض الأسرى الخضوع لفحص الحامض النووي.

وكانت قوات مصلحة السجون الإسرائيلية أعلنت عن عزمها إرغام الأسرى والمعتقلين على إعطاء عينات الحامض مستخدمة القوة إذا تطلب الأمر. وهددت الأسرى والمعتقلين بمعاقتهم بحزمة من العقوبات الصارمة استناداً للوائح الداخلية الخاصة بمن تسميهم "السجناء الأمنيون". وخلال تلك الحملة تعرض عشرات المعتقلون والأسرى لعقوبات فردية وجماعية وخاصة: العزل الإنفرادي ، الغرامات المالية الباهظة، بالإضافة إلى عقوبة الحرمان من الزيارات العائلية.

حملة "أهلا بكم في فلسطين" واعتقال المتضامنين الأجانب

في تاريخ 15 نيسان 2012 ، كان من المفترض وصول 2000 متضامناً أجنبياً لمطار اللد " بغرض المشاركة في حملة " أهلا بكم في فلسطين" ، ضمن مبادرة نظمها المجتمع المدني الفلسطيني لتنظيم أنشطة تضامنية نصره للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني العادلة .

ومنذ الصيف الماضي بدأت دولة الاحتلال بإعداد " قائمة سوداء " تضم أسماء جميع الافراد الذين سيتم منعهم من دخول الدولة ، وبالتعاون مع شركات طيران تم إلغاء جميع تذاكر الطيران للقدامين لنصرة الشعب الفلسطيني ضمن الحملة .

وعلى الرغم من التدبير المشددة والتعاون الفائق، من قبل شركات الطيران و المطارات الدولية استطاع عشرات المتضامنين من الوصول إلى مطار اللد.



Activestills.org

منعت سلطات المطار والأجهزة الأمنية الإسرائيلية 80 شخصاً من دخول فلسطين لمدة خمس سنوات قدموا من فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا وكندا والمملكة المتحدة.

كما قامت قوات الاحتلال باعتقال 45 شخصاً ورحلتهم الى دولهم، من بينهم سيدتان بريطانيتان، بدأتاً إضراباً مفتوحاً عن الطعام بعد اعتقالهما تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين.

جرائم المستوطنين: اعتقال اب وابنه في قرية اللين الشرقية

تشن عصابات المستوطنين الصهاينة حرباً منظمة ويومية على الأرض الفلسطينية المصنفة (ج) بهدف طرد الأهالي الفلسطينيين من مساحة تشكل 60% من أراض الضفة الغربية.

خلال الشهور الست الماضية كثف قطاعان المستوطنين من محاولاتهم المستمرة منذ العام 1991 لطرد عائلة ضراغمة من بيتها وأرضها في قرية اللين الشرقية ومحاولة تحويله إلى كنيس يهودي .

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تاريخ 2012/5/25 السيد خالد سميح ضراغمة (45 عاماً)، وأبنيه جمال ضراغمة (22 عاماً) من سكان قرية اللين الشرقية الخاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية لقوات الاحتلال باعتبارها أراضي مناطق (ج) بحجة الاعتداء على أحد أفراد قوات الاحتلال أثناء تأدية واجبه.

منذ سنوات تتعرض عائلة ضراغمة المكونة من الوالدين و(5) أبناء، وتقطن العائلة في بيت قديم بناه والد السيد خالد ضراغمة وسط قطعة أرض ويتر ماء في قرية اللين الشرقية قضاء مدينة نابلس لمضايقات واعتداءات المستوطنين الذين يخططون لطرد العائلة والسيطرة على منزلها تحت ذريعة أن البيت كنيس يهودي.

حيث أفادت العائلة لوحدة التوثيق والدراسات في مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، أنها تتصدى ومنذ سنوات لاعتداءات المستوطنين الذين يهاجمون منزل العائلة تحت حماية جيش قوات الاحتلال. وأكدت العائلة أن الأشهر الثلاثة الماضية شهدت تطوراً نوعياً على المحاولات الساعية لطردهم من منزلهم باعتماد سياسة الاعتقال بحق الأب والأبن اللذان يتصدیان لهجمات المستوطنين كما حدث في شهر شباط الماضي من العام الحالي 2012، الأمر الذي تسبب في رحيل الزوجة والأبناء عن المنزل طوال فترة اعتقال الزوج والأبن خوفاً من اعتداءات المستوطنين الذين استغلوا الفرصة وأقدموا على مهاجمة المنزل وحطمو الأبواب والنوافذ وأحرقوا الملابس وأثاث المنزل ولوثوا بئر الماء. وفيما قبلت المحكمة العسكرية في تاريخ 2012/6/10، لائحة الاتهام بحق السيد خالد ضراغمة، ووافقت على الإفراج عن الابن مقابل غرامة مالية مقدارها 10 آلاف شيقل، ومثلها كفالة مالية من طرف ثالث يحمل بطاقة الهوية الإسرائيلية.

وكان محامي الضمير محمود حسان الذي يمثل العائلة قدم لقاضي المحكمة الصور والوثائق التي تثبت أن العائلة هي ضحية اعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال، ولم يقدم الإدعاء ما يثبت مهاجمة الأب لأفراد الشرطة والجيش الأمر الذي يؤكد أن المحكمة العسكرية تسخر نفسها خدمة لمخططات قوات الاحتلال في تفريغ الأراضي الفلسطينية المصنفة (ج) من سكانها الفلسطينيين الذي يشكلون 3% من مجموع سكان الضفة الغربية بغية بناء المستعمرات في تلك الأراضي التي تشكل قرابة 65% من أراضي الضفة الغربية المحتلة.

وبتاريخ 2012/8/28 قامت مجموعات المستوطنين، بالهجوم على منزل العائلة وحطمت سيارة تعود ملكيتها للعائلة واعتدت بالضرب على أطفالها، كما اعتدى المستوطنين على الأم بل ومزقوا ملابسها وأثناء محاولتهم لتخريب محتويات المنزل، تصدى لهم الابن جلال ابن السادسة عشر من العمر محاولاً منعهم من دخول البيت وتخريبه، فقام المستوطنون بمهاجمته بعتادهم فما كان منه إلا أن دافع عن نفسه مستخدماً الفأس التي يفلح فيها أرضه.

وعلى الفور قامت شرطة وقوات الاحتلال باعتقال الطفل القاصر وابيه، و لم تحاول اعتقال أي من المستوطنين الذين تورطو في الهجوم مدعيه أنها لا تعرف أسماء وعناوين المستوطنين وبحجة أنها لم تتلق تقارير طبية من العائلة، علماً أن زوجة السيد خالد قامت في ذات اليوم بتقديم شكوى رسمية ضد المستوطنين الذين اعتدوا عليها وعلى أطفالها.

وفي يوم 2012/9/2 قامت قوات الاحتلال بالموافقة على إطلاق سراح السيد خالد (الأب) بكفالة مالية قيمتها (2000 شاقل)، وأبقت الابن جلال سعيماً منها لإدانته ومحاكمته.

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان تتابع قضية العائلة ضراغمة منذ شهور، وترى في تكرار الاعتداء عليها بأشكال مختلفة، ومن قبل جماعات إجرامية متعددة، تهديداً خطيراً وجدياً على حياة أفرادها وممتلكاتهم. وتتطلب الضمير المؤسسة السياسية الفلسطينية وقوى الأمن الوطني بالقيام بواجبها في حماية المواطنين الفلسطينيين ورفد صمودهم بكافة الأشكال.

حملة وقف الاعتقال الاداري

لغاية الاول من اب 2012، كان هناك ما يقارب 250 معتقلا اداريا في سجون الاحتلال، من ضمنهم 9 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. ويوضح هذا الرقم انخفاضاً في عدد المعتقلين الاداريين منذ كانون الثاني 2012 حيث كانت قوات الاحتلال تحتجز 322 معتقلا اداريا دون تهمة او محاكمة. حتى تاريخ 30 اب كان اثنين من المعتقلين الاداريين لا يزالان مستمرين في الاضراب عن الطعام.



▪ **احمد قطامش:** تم تمديد امر الاعتقال الاداري بحق احمد قطامش للمرة الثانية في تاريخ 2012\2\23 لمدة ستة اشهر وللمرة الثالثة في تاريخ 2012\8\23 لمدة ستة اشهر اخرى. احمد قطامش هو كاتب ومحلل سياسي، تم اعتقاله 2011\4\21. يؤكد محاميه ومجموعات حقوق الانسان عدم وجود اية دلائل تدينه بل ان سبب اعتقاله هو ارائه فقط. تكفلت مؤسسة العفو الدولية و المؤسسة الدولية لمناهضة التعذيب حالة احمد قطامش. و كان احمد قد قضى سابقا خمس سنوات في الاعتقال الاداري منذ عام 1992 لغاية عام 1998 مما يجعله من المعتقلين الذين امضوا اطول فترات في الاعتقال الاداري.

▪ **عايد دودين:** تم تمديد امر الاعتقال الاداري بحق عايد دودين لمدة ستة اشهر في تاريخ 2\7 و لمدة ستة اشهر اخرى في تاريخ 8\9. كان عايد قد قضى اكثر من ثلاث سنوات ونصف في الاعتقال الاداري وكان قد اصدر بحقه 30 امر اعتقال اداري قبل الافراج عنه في حزيران 2011. ولكن اعيد اعتقاله مرة اخرى في تاريخ 8\9، اي بعد شهرين فقط من الافراج، واصدر بحقه امر اعتقال اداري لمدة ستة اشهر.



▪ **مازن النتشة:** تم تمديد امر الاعتقال الاداري بحق مازن النتشة للمرة السابعة في تاريخ 2012\3\3 و للمرة الثامنة ففي تاريخ 2012\7\3 لمدة اربعة اشهر. تم اعتقال مازن، الذي يعمل سكرتير اداري لمؤسسة خيرية تعمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، من منزله في الخليل في تاريخ 2009\10\7. وكان قد قضى 8 اعوام في سجون الاحتلال، 7 منهم في الاعتقال الاداري. يعاني مازن من القرحة الامر الذي يلزم رعاية طبية مستمرة وفحوصات طبية منتظمة ونظام غذائي خاص يتضمن كميات كبيرة من السوائل. لكن بالرغم من ذلك، اعتبرت مصلحة السجون الاسرائيلية ان وضعه الصحي سليم وبناء عليه فهو ليس بحاجة لأي انظمة غذائية او طبية خاصة داخل السجن حيث انه يأخذ المسكنات عند الطلب.

اعتقال الاطفال

حتى تاريخ 2012\8\1 كان عدد الاسرى الاطفال حوالي 210، من ضمنهم 34 طفلا دون سن السادسة عشر. وقد ازداد عددهم خلال الاشهر الستة الماضية بشكل واضح. وتم اعتقال 311 طفلا فلسطينيا على الاقل ما بين تاريخ 1 كانون الثاني و31 تموز.

اعتقال طالب فلسطيني-كوبي

تم اعتقال الطالب قيس عمران، البالغ من العمر 17 عاما والحامل للجنسية الفلسطينية والجنسية الكوبية، مع تسعة اطفال اخرين في تاريخ 18 نيسان خلال هجوم ما يقارب 200 جندي اسرائيلي في ساعات متأخرة من الليل لقرية بورين - جنوب نابلس. اقتحم عشرات الجنود منزل قيس بحثا عنه في الساعة 2:30 بعد منتصف الليل، وكان قيس حينها في منزل جده. بعدما علم الجنود بتواجده في منزل جده اعتقلوه من هناك وكبلوه واجبروه على المشي والركض لاقرب مستوطنة التي تبعد حوالي 2 كيلو متر. قام بعض الجنود بتهديده بأسلحتهم وصرخ ادهم: "اقتله... اقتله". وتم نقله لمعتقل حوارة بعد ان قضى نصف ساعة في المستوطنة. عند وصوله للمعتقل تم حجزه في غرفة ومنع من الطعام والشراب واستخدام الحمام. ثم نقل قيس للتحقيق في مركز تحقيق سالم وهناك قام الضابط بالضغط عليه للاعتراف بتهمة رمي الحجارة. انكر قيس الاتهامات ويقع حاليا في سجن مجدو ويواجه خمس تهم برمي الحجارة واخرى بالانضمام لمنظمة غير قانونية. النيابة لم تصدر هذه الاتهامات الا بعد 3 اسابيع من الاعتقال.



حماية الاسيرات

- حتى تاريخ 30 اب 2012، كان هناك 8 اسيرات في سجن هشارون داخل اسرائيل. وتم اعتقال 16 امرأة على الاقل خلال الفترة المشمولة في التقرير.
- تم اعتقال علا هنية واماني خندقجي بسبب صفحة انشائها على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) تدعو الى المطالبة بحقوق الاسرى الفلسطينيين. تم احتجاز علا في التحقيق لمدة 25 يوما ابتداء من تاريخ 26 اذار وحتى 19 نيسان، كما اصدر بحقها تهمة المشاركة بالانشطة السياسية داخل الجامعة. وبعد محاكمتها لاحقا، في 20 حزيران، حكمت بالخمسة والعشرين يوما التي قضتها سابقا بالتحقيق، بالاضافة الى 5 سنوات مع وقف التنفيذ وغرامة مالية قدرها 3500 شيقل. تم اعتقال اماني لمدة 9 ايام، ابتداء من تاريخ 20 اذار ولغاية 29 اذار.
 - لا تزال الاسيرة لينا الجريوني في سجون الاحتلال، وهي الاسيرة الوحيدة التي تم اعتقالها قبل صفقة تبادل الاسرى وتبلغ من العمر 35 عاما. اعتقلت لينا في نيسان 2002 وحكمت 17 عاما.
 - اصدر حكما بحق الاسيرة سلوى حسان (51 عاما) بقضاء 21 شهرا في سجون الاحتلال وذلك في 11 تموز وسنتين مع وقف التنفيذ بالاضافة الى غرامة مالية قدرها 3000 شيقل.
 - لا تزال الاء الجعبة (18 عاما) وافنان رمضان (22 عاما) بانتظار المحاكمة. ولا تزال الاسيرات نسبية جرادات وهديل ابو تركي ونجاح القرناوي واسمى البطران في المعتقلات دون توجيه اية تهم بحقهم.

- تم الافراج عن ورود القاسم (25 عاما) بعد قضاء حكما بستة سنوات في سجون الاحتلال، حيث عادت الى منزلها في الطير في اراضي
1948.

اعتقال نواب المجلس التشريعي والاعتقالات المرتبطة بجدار الفصل العنصري

استمر اعتقال المشاركين في مظاهرات ضد الجدار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وخاصة في قرية النبي صالح وبيت أمر والمعصرة والولجة وبلعين وكفر قدوم وتلال الخليل الجنوبية ومناطق من القدس.

الافراج عن باسم تميمي

باسم التميمي هو منظم مظاهرات ومنسق في اللجنة الشعبية في النبي صالح. تم الافراج عنه بكفالة في تاريخ 24 نيسان بعد قضاء اكثر من 13 شهرا في الاعتقال. لكن الافراج عنه كان مشروطا بعدد من الشروط لغاية المحاكمة وهي:

باسم ممنوع من مغادرة مدينة رام الله، اي لا يستطيع العودة الى منزله في النبي صالح. بالاضافة الى الإقامة الجبرية الصارمة من الخميس الى السبت من كل اسبوع. وممنوع من الحضور الى اية منطقة يوجد فيها "مواجهات". كما انه ممنوع من عمل اية تصريحات من شأنها ان تُفهم

"كتحريض". قام بدفع كفالة قدرها 12,500 شيقل بالاضافة الى غرامة مالية قدرها 25,000 شيقل وتدفع فقط في حال عدم تلبيةه للشروط المذكورة اعلاه. وحضر باسم جميع جلسات محاكمته التي استمرت خلال شهر ايار.

في 20 ايار، تم تبرئته من تهمة التحريض، لكنه ادين بتنظيم مسيرات غير قانونية والمشاركة فيها والحث على ضرب الحجارة. اصدر بحقه حكما بالسجن لمدة 13 شهرا في 29 ايار. عند اصدار الحكم قال باسم: "ان المحكمة العسكرية،كونها اداة من ادوات الاحتلال، اوصلت رسالة واضحة اليوم بأنه من الافضل للاسرى السياسيين الفلسطينيين الاعتراف بتهم لم يقوموا بها بدلا من المحاكمة. تم تبرئتي من تهمة التحريض، لكنني قضيت مدة اطول من صديقي الذي قرر الاعتراف بجميع التهم الموجهة. لو انني قمت بالاعتراف بالتهمة التي تم تبرئتي منها لكنت عدت الى عائلتي في وقت اقرب". كما اصدر بحق باسم 17 شهرا مع وقف التنفيذ والذي يهدف فقط لقمعه واضطهاده بشكل اكبر. قبل الاراج عنه قامت مؤسسة العفو الدولية بتصنيفه كاسير رأي عام.

كفر قدوم

قرية كفر قدوم هي قرية صغيرة تقع بجانب مستوطنة كادوميم الاسرائيلية في شمال الضفة الغربية. شهدت القرية مؤخرا الذكرى السنوية الاولى للمظاهرات الاسبوعية ضد توسع المستوطنة والسيطرة على اراضي القرية من قبل قوات الاحتلال لصالح المستوطنة. تبلغ مساحة القرية بالاصل 19 الف دونم لكن ت استخدا اراضيها لتوسيع مستوطنة كادوميم تاركين لسكان القرية 8 الاف دونما فقط. وقد شهدت القرية ازديادا في الهجوم العنيف من قبل قوات الاحتلال ضد المظاهرات السلمية من قبل اهالي القرية. في الخامس من نيسان 2012 تم اعتقال 20 متظاهر خلال اقتحام ليلي على القرية. تم استهداف 12 منزل، وبتراوح اعمار المعتقلين ما بين 16- 38 عاما. في 16 اذار 2012 قامت قوات الاحتلال باطلاق كلب على احمد شتيوي وهو متظاهر فلسطيني غير مسلح في القرية. وتم

اعتقاله لاحقا على الرغم من حاجته للرعاية الطبية بسبب نزيف اصابه بعد تعدي الكلب عليه. وبعد محاولة احد اعضاء اللجنة الشعبية للقوية باقناع الضابط بالافراج عن الرجل المصاب تم الاعتداء على عضو اللجنة ورميه على الارض ورش الفلفل على وجهه واعتقاله.

الاخبار القانونية

امر عسكري جديد يقلل من مدة الاعتقال الاولي

بدأ تفعيل الامر العسكري رقم 1685- التعديل 16 للأمر العسكري رقم 1651- الذي يحكم اعتقال واحتجاز الفلسطينيين من قبل سلطات الاحتلال، في الاول من اب 2012، الامر الذي احدث تغييرات معينة في مدة الاحتجاز الاولية بعد الاعتقال. وفقا للامر الجديد، يجب ان يمثل المعتقل الفلسطيني امام القاضي في غضون اربعة ايام من الاعتقال ومن الممكن ان تمتد في ظروف معينة؛ سابقا، كان من الممكن احتجاز المعتقلين الفلسطينيين لمدة تتجاوز الثمانية ايام قبل المثل للمحكمة. بالاضافة الى ذلك، من الممكن احتجاز المعتقلين الفلسطينيين لمدة 90 يوما دون توجيه تهمة بينما كان من الممكن احتجازهم لمدة 188 في السابق. في حين ان هذا الرقم يشكل انخفاضا كبيرا في المدة الا انه يشكل ثلاثة اضعاف المدة المسموح بها لاحتجاز السجناء الاسرائيليين "الامينيين" دون توجيه تهمة وهي 35 يوما مع امكانية التمديد. بعد توجيه تهمة للمعتقل الفلسطيني يجب ان تنتهي المحاكمة في غضون 18 شهرا بينما كان من الممكن ان تستمر لمدة تصل الى سنتين في السابق.

اخبار الامم المتحدة

- قدمت مؤسسة الضمير شكاوى رسمية نيابة عن 6 اسرى سياسيين فلسطينيين لمجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاعتقال التعسفي وللمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وللمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الانسان. كما قامت بتقديم شكاوى بالنيابة عن الاسير المحرر خضر عدنان موسى في ظل اضرابه عن الطعام حيث قامت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاعتقال التعسفي باعتماد رأيا بهذا الخصوص خلال جلستها 63 التي عقدت من تاريخ 30 نيسان ولغاية 4 أيار. وهذا الرأي ينص على ان "حرمان السيد خضر عدنان من حريته هو تصرف تعسفي ويناقض المادة 9 و 10 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمادتين 9 و 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" ودعا ايضا حكومة الاحتلال لتتصرف وفقا لـ "المعايير والمبادئ الدولية التي ينص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".
- قامت مؤسسة الضمير بصياغة بيان شفوي وتم تقديمه لمجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاعتقال التعسفي خلال الجلسة الـ 19 لمجلس حقوق الانسان.
- في 16 تموز قدمت مؤسسة الضمير تقريرا حول الاستعراض الدوري الشامل الخاص باسرائيل لمجلس حقوق الانسان كونه جزءا من مجلس منظمات حقوق الانسان الفلسطيني. الاستعراض الدوري الشامل هو عبارة عن استعراض لسجلات الدول

الاعضاء في مجال حقوق الانسان ويحدث مرة كل اربع سنوات. تناول التقرير مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بانتهاكات الاحتلال المستمرة لحقوق الفلسطينيين بما في ذلك التنقل القسري ومصادرة الاراضي ومعاملة الاسرى بشكل غير قانوني والافتقار للمسائلة والاغلاق المفروض على قطاع غزة.

- قام المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان في الارض الفلسطينية المحتلة، ريتشارد فولك، بزيارة مصر والاردن من تاريخ 10 شباط ولغاية 20 شباط. وخلال الزيارة التقى ممثل مؤسسة الضمير بالسيد ريتشارد فولك في عمان لاطلاعه على حال الاسرى السياسيين الفلسطينيين. قام السيد ريتشارد فولك بالادلاء بتعليقات مكثفة تدين استمرار اعتقال خضر عدنان بشكل خاص وسوء معاملة الاسرى بشكل عام وجاءت هذه التعليقات خلال زيارته وعقبها.
- قامت لجنة الامم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري باستعراض التقارير الدورية 16 و 14 الخاصة بدولة الاحتلال وذلك خلال جلستها الـ 80 من تاريخ 13 شباط ولغاية تاريخ 9 اذار 2012. قدمت مؤسسة الضمير وغيرها من مؤسسات حقوق الانسان الفلسطينية تقارير الى اللجنة. في ملاحظاتها الختامية عقب الجلسة، علقت اللجنة على استخدام الاحتلال للاعتقال الاداري مشيرة الى ان: "اللجنة تحث الدولة على وضع حد لاستخدامها الحالي للاعتقال الاداري، الذي يصنف باعتقال تعسفي وعنصري بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان".
- بعد ثلاثة اسابيع من بداية الاضراب الجماعي عن الطعام الذي اطلقه الاسرى الفلسطينيين أعرب امين عام الامم المتحدة بان كي مون عن قلقه ازاء الاسرى المضربين عن الطعام. وحث في بيان قصير على "ايجاد حل دون اي تأخير" وأكد على ضرورة اطلاق سراح الاسرى الاداريين او توجيه تهم لهم.
- شارك محامي مؤسسة الضمير (محمود حسان) في اجتماع الامم المتحدة حول القضية الفلسطينية في جنيف في نيسان، لمناقشة دور المنظمات الاهلية في قضية الاسرى الفلسطينيين.

النشاطات المقبلة

- الجلسة الـ 21 لمجلس حقوق الانسان 10-28 ايلول.
- سيعقد الاجتماع القادم لمجموعة العمل التابعة للامم المتحدة المعنية بالاعتقال التعسفي في الفترة ما بين 14 و 23 تشرين الثاني.

اخبار الاتحاد الاوروبي

- كانت مؤسسة الضمير على تواصل دائم مع البعثات الدبلوماسية الاوروبية في الارض الفلسطينية المحتلة، وقامت بتوفير تليخيصات وتحديثات حول وضع الاسرى السياسيين الفلسطينيين بشكل عام والاسرى المضربين عن الطعام بشكل خاص وحثهم على التدخل. وكون الضمير جزء من مجلس منظمات حقوق الانسان قامت بعدة تداخلات حول عدد من القضايا في الاتحاد الاوروبي، من ضمن هذه القضايا العلاقات الاوروبية/ الاسرائيلية، واستخدام قوات الاحتلال المستمر لسياسة الاعتقال الاداري.

▪ في تاريخ 26/7/2012، اصدر مجلس منظمات حقوق الانسان بيانا يستنكر فيه فشل الاتحاد الاوروبي بدعم القانون الدولي عبر تطوير علاقة تعاون مع اسرائيل بمنحها 15 مجال جديد لتطبيق 60 نشاط. وهذا يأتي في وقت كان الاتحاد الاوروبي قد اعرب عن تخوفه من الممارسات الاسرائيلية .

▪ قامت مديرة مؤسسة الضمير سحر فرنسيس بقاء نواب من مجلس اوربا تموز الماضي في ضوء استمرار استخدام قوات الاحتلال لسياسة الاعتقال الاداري. مجلس اوربا هو منظمة دولية مكونة من 47 دولة و تسعى لتطوير مبادئ مشتركة وديمقراطية في جميع انحاء اوربا بناء على المؤتمر الاوروبي لحقوق الانسان ونصوص مرجعية اخرى تحمي حقوق الفرد.

▪ في الثالث من تموز، قام البرلمان الاوروبي باقتراح مشترك باقرار مشروع قانون بشأن سياسة الاتحاد الاوروبي حول القدس الشرقية والضفة الغربية. الاقتراح يشمل قضايا الاسرى الفلسطينيين بشكل خاص، حيث يطالب "بانهاء الاعتقال الاداري الذي تمارسه قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين، والمحاكمة العادلة، والافراج عن جميع الاسرى الفلسطينيين، مسلطين الضوء على نواب المجلس التشريعي، من ضمنهم مروان البرغوثي، والمعتقلين الاداريين". بالاضافة الى انه " (يرحب) بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في تاريخ 14 ايار 2012 والذي نتج عنه انتهاء الاضراب. و (يدعو) الى تنفيذه بشكل كامل ومباشر."

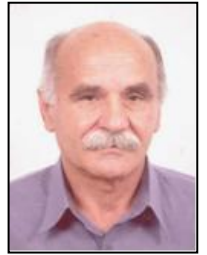
النشاطات المقبلة:

- في تشرين الاول 2012، سيقوم مفوض الاتحاد الاوروبي المسؤول عن سياسية الجوار الاوروبية بزيارة للارض الفلسطينية المحتلة.
- ايضا في تشرين الاول 2012، سيقوم وفد البرلمان الاوروبي بزيارة غزة.

أخبار مؤسسة الضمير

قوات الاحتلال تفرض قرار منع السفر ضد رئيس مجلس ادارة مؤسسة الضمير عبد اللطيف غيث

في الثاني من آب، قامت قوات الاحتلال باصدار امر منع سفر بحق السيد عبد اللطيف غيث، احد مؤسسي مؤسسة الضمير ورئيس مجلس ادارتها. السيد عبد اللطيف غيث من سكان مدينة القدس الشرقية وهو شخصية معروفة له تاريخه الطويل في العمل بمجال حقوق الانسان ويبلغ من العمر 71 عاما. يأتي امر منعه من السفر اضافة الى امرا سابق يمنعه من دخول الضفة الغربية. بدأ امر منعه من دخول الضفة في تاريخ 10/10/2011 لمدة ستة اشهر وتم تمديده لمدة ستة اشهر اخرى في نيسان 2012.



ينتهك هذان الامران حقوق السيد عبداللطيف غيث الاساسية بالتثقل بحرية كما ينتهكا الحصانة الممنوحة له كونه مدافع عن حقوق الانسان بموجب اللجنة العامة للامم المتحدة. كما يتزامن المنع مع الذكرى العشرين لتأسيس مؤسسة الضمير. تم تأجيل النشاطات المتعلقة بالذكرى العشرين عدة مرات املا بالسماح للسيد عبد اللطيف غيث بالحضور الى مدينة رام الله.

الضمير تشارك في مؤتمرات تضامن دولية

- في شهر اذار، حضرت مديرة مؤسسة الضمير سحر فرنسيس مؤتمرا في كولومبيا حول قضية الاسرى السياسيين حيث قامت بعرض القضية الفلسطينية. حضر المؤتمر العديد من مؤسسات ومنظمات حقوق الانسان ومجموعات مساندة للاسرى من جميع انحاء امريكا اللاتينية.
- شارك محمود حسان محامي مؤسسة الضمير بمؤتمر في فرنسا في شهر تموز، حيث التقى بمجموعات فرنسية مساندة للقضية الفلسطينية.

المنشورات

- قامت مؤسسة الضمير بنشر كتيب (عين على المحاكم العسكرية). يشمل الكتيب سلسلة من الاراء حول عمل المتطوعين والزلاء الذين قاموا بزيارة المحاكم العسكرية الاسرائيلية منذ عام 2009 وحتى عام 2011. طلب من المساهمين في الكتيب كتابة الامور التي شهدوها في المحاكم العسكرية ورأيهم في جلسات محاكم الفلسطينيين المتهمين بضرب الحجارة والمشاركة في مظاهرات وغيرها من الانشطة السياسية التي تعتبرها اسرائيل جنحة بموجب الأوامر العسكرية الاحتلالية.

إعتقالات السلطة الفلسطينية

بعد مرور عام على توقيع اتفاقية المصالحة بين حماس وفتح في القاهرة استمرت اعتقالات السلطة الفلسطينية خلال الفترة المشمولة في التقرير. وفقا لما وفتته مؤسسة الضمير، هناك 18 اسير سياسي في الضفة الغربية. تم اطلاق سراح حوالي 57 اسير سياسي مؤخرا خلال فترة شهر رمضان.

الاضراب عن الطعام في سجون السلطة الفلسطينية

بالاضافة الى الاضراب الذي يخوضه الفلسطينيون في سجون الاحتلال، اطلق عدد من الاسرى السياسيين الفلسطينيين في سجون السلطة الفلسطينية اضرابا عن الطعام. وتقت مؤسسة الضمير 12 حالة خلال الفترة المشمولة في التقرير حيث كانوا قد خاضوا اضرابا مفتوحا عن الطعام عقب رفض الاجهزة الامنية الفلسطينية الافراج عنهم بموجب العديد من المحاكم الفلسطينية المدنية والعسكرية. تم الافراج عن 17 منهم لاحقا. لكن قوات الاحتلال قامت باعتقال 7 من المحررين بعد ايام من الافراج عنهم.

حملة مظاهرات في رام الله

قامت قوات شرطة بلباسهم الرسمي واعضاء في وحدة التحقيقات الجنائية في السلطة الفلسطينية بمهاجمة مظاهرات سلمية اقيمت ضد زيارة نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي شاول موفاز. تعرض المتظاهرين والصحفيين للضرب بالهراوات واللكم والركل والخنق خلال المظاهرات. وحدثت هذه الهجمات في حضور رئيس شرطة رام الله عبداللطيف القدومي ونائبه محمد ابو بكر. تعتبر هذه الهجمات بمثابة دليل على ان الشرطة ووحدة التحقيقات الجنائية تقوم بتنفيذ سياسة منهجية باستخدام العنف والقوة لقمع المظاهرات السلمية وتنتهك حقوق المتظاهرين في التجمع والتعبير. امرت السلطة الفلسطينية باجراء تحقيق حول الموضوع بعد عدة دعوات من قبل مجلس منظمات حقوق الانسان وغيره لاجراء تحقيق بهذا الخصوص. جاء ملخص هذا التحقيق بعدة استنتاجات وتوصيات، منها: عدم معرفة الجهة التي وقفت وراء اصدار الاوامر والتعليمات باستخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين، ووجوب محاسبة كل من شارك في اعمال العنف، ووجوب وقف التحريض ضد المتظاهرين، ووجوب نشر التقرير النهائي للتحقيق لكن حتى الان تم نشر الملخص فقط.

استمرار عقوبة الاعدام:

في 18 تموز تم اعدام 3 اشخاص مدانين بالقتل شنقا في قطاع غزة الواقع تحت سيطرة حماس. وبذلك يرتفع مجموع الاشخاص الذين اعدموا في غزة في عام 2012 الى 6 اشخاص. تم ادانة اثنين من هؤلاء بالقتل والثالث بالقتل والسرقة. ووفقا لاسرة احدهم، ويدعى نائل جمال قنديل البالغ من العمر 21 عاما، ان نائل اعترف بتهمة القتل فقط بعد تعرضه للتعذيب. حيث انهم لاحظوا، بعد زيارته، وجود حروق وكدمات على جسده بالاضافة الى قلع اظافره. ينص القانون الفلسطيني بأنه يجب توقيع جميع احكام الاعدام من قبل رئيس السلطة الفلسطينية، على الرغم من ان الرئيس الحالي، محمود عباس، لم يوقع اي حكم اعدام منذ عام 2005. منذ اقامة السلطة الفلسطينية عام 1994 تم تنفيذ 24 حكما بالاعدام.

عن المؤسسة: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان هي مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة، غير ربحية، تعنى بقضايا حقوق الإنسان. تأسست في العام 1992 بمبادرة من شخصيات حقوقية وقانونية وسياسية، بهدف تقديم الدعم القانوني للأسرى والمعتقلين السياسيين والتعريف بمعاناتهم ونصرة قضيتهم العادلة، من خلال المراقبة، والدعم القانوني، وحملات التضامن.

للمزيد من المعلومات حول الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، يرجى التواصل معنا مباشرة من خلال:

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

Tel: +972 (0)2 296 0446 / 297 0136

Email: info@addameer.ps

New website: www.addameer.org

Follow us on [Facebook](#), [Twitter](#) and [YouTube](#)!